

مفارقة الأنظمة السياسيّة
في التجربة الغربيّة المعاصرة

The Paradoxes of Political Systems
In Contemporary Western Experience

د. يسرى الهراق

جامعة الحسن الثّاني
المغرب

youssraharrak12345@gmail.com



مفارقات الأنظمة السياسيّة في التجربة الغربيّة المعاصرة

د. يسرى الهراق

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضّوء على نموذج الحكم الديمقراطيّ، وذلك من خلال الوقوف على أهمّ المحطّات التي قطعها المفهوم من نموذج المباشريّ في صيغته اليونانيّة، مروراً بالنموذج التمثيليّ الحداثيّ، وصولاً إلى النموذج التّواصليّ التّداوليّ المعاصر. وهذا المسار يحكمه التّقويض والتّفنيد وذلك بناءً على خصوصيّة كلّ مرحلة. وتأتي هذه الدّراسة في ضوء سيطرة التّبيّي العلميّ لأطروحة العنف، التي تضع الدّعاوي التي طرحها الديمقراطيّات الحديثة في مأزق، فما الشّر والعنف إلاّ عجز عن تحكيم العقل الذي كان هو الشّعار الأساسيّ الذي تستند عليه الديمقراطيّات الحديثة. الكلمات المفتاحيّة: الديمقراطيّة، التّمثيليّة، الحداثة، الاستبداد، التّواصل.

Abstract:

This article aims to highlighting the democratic system, by identifying the most important moves that the concept has made, from its Greek direct model, through the modernist representative model, to the contemporary communicative model. This path is governed by undermining and rebuttal based on each stage's specificity. This study comes in the light of the dominance of the scientific adoption of the thesis of violence, which puts the claims put forward by modern democracies in a stalemate. Violence and evil reflect human's inability to use the mind, that was the principle of modern times.

Keywords: Democracy - Representative - Modernity - Authoritarianism- Communication.

1- مقدمة:

سبق للفيلسوف إمانويل كانط أن طرح سؤالاً، وكتب نصاً مهماً حول ما الأنوار؟ وقد حاكى إلى حد ما الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو سؤال ما الحداثة؟

لن أعيد ما طرحه الفيلسوفان في الموضوع، ولكن يمكن الخروج بخلاصة مفادها أن الحداثة منظومة فكرية قائمة على جملة من القيم الفكرية العقلانية، سيادة العقلانية الحرة، المساواة الديمقراطية، الفردانية وغيرها من المفاهيم. وهذه المنظومة لم تضل حبيسة ما هو مجرد نظري بل لها تجليات وظواهر تاريخية ومؤسسية، من جوفها تبلورت ظواهر مثل الثورة العلمية، الثورة الصناعية، والثورات السياسية. وها هنا وجب التمييز بين الحداثة بما هي ظاهرة تشمل ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي بشكل عام وفلسفة الحداثة.

كما لا يجوز اختزال هذا الميراث الكبير للحداثة فيما يسمى بفلسفة الحداثة، إذ ليست الحداثة فكراً مستقلاً، بقدر كونها سياقاً نظرياً عاماً تشكل وفق عدد من الأسس التي صارت فيما بعد هي ذاتها محلّ نظر ونقد، يشار إليه غالباً بأطروحات "نقد الحداثة" أو "ما بعد الحداثة"، باعتبارها أطروحات دالة على "الثمن" الذي تمّ دفعه مقابل الإيمان المطلق بمقولات التنوير¹، باعتباره ثمن الحداثة نفسها². ولكن بشكل تعدّد الحداثة الموروث الواصف للحالة التي أحكم فيها الإنسان قبضته على الطبيعة بفعل تطوّر العلوم التجريبية، واكتشاف التلسكوب، والانفتاح على عوالم جديدة، واندحار الدهشة تجاه الطبيعة والتي كانت تطغى على التصوّرات التقليدية، وبسبب اكتشاف العالم الجديد.... مع تبلور كلّ هذه السياقات ضمن مشروع نظري عام، يُشار إلى إطاره الكليّ باسم "الحداثة"، التي كان الجميع يتغنّى بميلادها المجيد، على الأقلّ إلى حدود القرن التاسع عشر، حيث بداية أفق المدّ التقديّ نحوها.

وقد أحدث هذا المدّ التقديّ بحق تحوّلاً عميقاً على مستوى الطّموحات الإنسانية المتفائلة والمحتفية بالحداثة وبمقولاتها المركزية، من قبيل: الحرية والكرامة، وإعادة الاعتبار للإنسان، إلى جحيم متحقّق: فقد زاع مشروع الحداثة عن مساره الذي رسمه منذ البداية - كما زعم رؤاد مدرسة "فرانكفورت" بكلّ أجيالها - ليحصل ما لم يكن في الحسبان: موت القيم، ضياع الإنسان وغربته، وتحوّله إلى بهيمة مشغولة بتعبير ماركس، يعيش لكي يستهلك، وسقوطه ضحية للكذب المنظم والإيديولوجيات، وابتعاده عن الفضاء العموميّ، وسهوه عن معنى العيش المشترك... وتبدّت بوضوح أكبر مع صدمات القرن العشرين، الذي "امتاز

1- يمكن العودة في سياق الوقوف على المسارات المركزية التي مرّت بها التجربة الأنوارية إلى كتاب: "مدخل إلى التنوير"، باعتبارها إشارة إلى المحطات الكبرى التي تسبق هذه التجربة كجذور مشكلة، وإلى التجربة نفسها من خلال عرض منطلقاتها ومقدماتها، ثمّ مساراتها المركزية ومجالاتها الأساسية، وصولاً إلى نقد التجربة الأنوارية وعرض التصوّرات القائلة بعدم اكتمال مشروعها، عطفاً على قراءات هابرماس وغيره. انظر: عثمان أشقرا، مدخل إلى التنوير، منشورات إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2019.

2- يدافع الكتاب السابق - مدخل إلى التنوير - عن معطى مركزيّ يرفض التفرقة بين الحداثة والأنوار، معتبراً أنّ "التنوير ليس هو - وحسب - مقدّمة الحداثة. بل إنه هو أسسها ولبّتها وزمنها المشرّع وأفقها المفتوح دوماً. فالعقل الأوروبيّ المنعوت تحديداً بالعقل الحداثي أو الحديث، إنما هو كذلك باعتباره تأسس على قيم العقل والحرية والتقدّم - وهي قيم التنوير بامتياز -". عثمان أشقرا، مدخل إلى التنوير، مرجع سابق، ص 5.

بوصول أنظمة حكم مخيفة، فكان القرن العشرون قرن الإرهاب المؤسّساتي¹، بل زيادة على هذا الوصف يعدّ العصر الحامل لصورة "العصر الشيطاني"، أو بالأحرى "عصر الاحتقارات" و "الكليانيات"². وبالمجمل هناك أزمة حقيقية تواجهها الحداثة الغربية، رغم اختلاف الاتجاهات والتصورات الفلسفية المعاصرة حول تشخيص بواعثها وأسسها ومنطلقاتها ومظاهرها، وأغلبها يذهب صوب تحديد اعوجاج الدعاوي الطموحة التي رسمها الفلاسفة منذ النهضة، وهذه الأزمة، إذا ما قمنا بجمع كلّ الأطروحات الرأغبة في تحديدها، فإنها ستكون شاملة لكلّ المجالات، السياسية³ منها والاقتصادية والاجتماعية والوجودية⁴ والثقافية...، وحرصا على الإشارة إلى إحدى بؤر التوتّر الدالة على وجود مأزق نظريّ تواجهه الحداثة، سيكون التركيز ضمن هذا المقال على أحد أوجه أزمة الحداثة السياسية ممثّلا في سؤال الديمقراطية، إذ سنكتفي بالتفصيل في أزمتها الحديثة، من خلال إبراز عمق التحوّل الذي طالها، حتّى أضحت معبّرة عن معاني ضيقة ارتبطت بتحوّلها إلى نوع من الاستبداد الناعم، للانتقال نحو مآلاتها الإصلاحية الممكنة، من خلال الإقامة ضمن صور سعة التداول والتشارك والتواصل الذي يميّزها، عن طريق نقلة عامّة من داخلها، تكون من ضيق استبدادها إلى سعة تداولها.

2- في مفهوم الديمقراطية:

أخذ مفهوم الديمقراطية حيّزا كبيرا في مجال الفلسفة السياسية⁵، حيث تعني في التقليد اليونانيّ حرفيا: حكم الشعب، وهي شكل من أشكال الحكم التي يشارك فيها المواطنون المخوّل إلهام التصويت المباشر على التشريعات التنفيذية والقوانين، ولم تكن المشاركة مفتوحة أمام كلّ السكّان، فمن يحقّ له التصويت هو الرّجل البالغ والمواطن الأثينيّ، ولا يحقّ للأجانب والعبيد والنساء التصويت.

1- شانثال ميلون دسلول، الأفكار السياسية في القرن العشرين، ترجمة جورج كتوره، منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 1994، ص 5.

2- المصدر نفسه، ص 5-8.

3- يمكن مثلا الإشارة في الجزء المتعلّق بردّ أزمت الحداثة إلى لبوسها السياسيّ على وجه التّدقيق، إلى الاجتهادات الكبيرة التي بذلها "ليو شتراوس" ضمن أطروحاته المركزيّة الخاصّة ب: "الأمواج الثلاثة للحداثة"، حيث يعود إلى أصل المشكل الذي تتأصّل أغلب المفارقات والمآسي والمنزلقات التي برزت في الزمن الحديث والمعاصر، إلى "أزمة الحداثة السياسية"، على أساس أنّ الثقل التي تمّت ضمن سياق التداول الحديث كانت هي أصل باقي المشكلات الأخرى.

4- في هذا الجزء الخاصّ بالأصل الوجودي لأزمة الحداثة مثلا، يمكن الإشارة إلى أغلب الأطروحات التي تمّ صياغتها ضمن "المدرسة الوجودية" خاصّة في تجربتها الهایدغيرية التي ردّت أزمة الحداثة إلى فكرة "نسيان الوجود" مع إعلاء أهميّة الوجود، على أساس أنّ باقي صور الصّمور الأخرى هي في نهايتها مبنية على هذا الانزياح بالذات. وبالمجمل يمكن الإشارة إلى أطروحات "التفكيكية" و "مدرسة فرانكفورت" باعتبارها أطروحات ربّما تختصر أغلب وأهمّ الأوجه التقدّية المرتبطة بالحداثة في صورتها العامّة.

5- يمكن العودة في سياق الوقوف على التفاصيل العامّة الخاصّة بمفهوم الديمقراطية ونشأتها وعوامل بروزها وأهدافها، للإجابة على أسئلة من قبيل: أين نشأت الديمقراطية وكيف؟ وما هي الديمقراطية؟ ولماذا الديمقراطية...، وغيرها من الأسئلة العامّة المرتبطة بالمفهوم من كلّ جوانبه وجناباته، العودة إلى كتاب: روبرت آلان دال، عن الديمقراطية، ترجمة سعيد محمّد حسنيّة، تدقيق محمّد رينو شومان، منشورات شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط 2، 2016. وبالأخصّ الأجزاء الثلاثة الأولى، ص 13-81.

وهذا ما يسمّى بالديمقراطية المباشرة، أمّا بخصوص العصور الوسطى ما يمكن أن نطرحه كأفق إشكالي، يتمثل في تلقي فكر العصور الوسطى لفكرة الديمقراطية اليونانية أو الرومانية، فقد تمّ تبيئة هذا المفهوم مع حضارات العصور الوسطى، ففي الفلسفة الإسلامية يمكن الحديث عن نظام الشورى، وفي الفكر المسيحي ما كان مهيمنا بشكل عامّ هو الابتعاد عن الديمقراطية والحديث عن ظلّ الله وخليفته ونائبه في الأرض، لا باسم الباباوية في المسيحية ولا باسم الأبوية والسيادة في اليهودية. ولا باسم الاستمرار في الرسالة في النموذج الإسلامي كما يسمّيه الفارابي أو مسكويه بصاحب الرسالة.

أمّا في العصر الحديث يمكن الحديث عن الديمقراطية الليبرالية غير المباشرة يقوم خلالها المواطنون باختيار مندوبين وممثلين عنهم لوضع القوانين الحكومية بدلا منهم ولتسهيل الانتقال الديمقراطي. ويشير مفهوم "الانتقال الديمقراطي" في أوسع معانيه إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحوّل من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي. ومن المعلوم أنّ هناك عدّة أشكال أو أنماط لنظم الحكم غير الديمقراطية، فهي يمكن أن تكون شمولية أو تسلطية مغلقة، مدنية أو عسكرية، حكم فرد أو حكم قلة.... كما أنّ هناك حالات ومستويات متعدّدة للنظام الديمقراطي الذي يتمّ الانتقال إليه. فقد ينتقل نظام تسلطي مغلق إلى نظام شبه ديمقراطي يأخذ شكل ديمقراطية انتخابية، ويمكن أن يتحوّل نظام شبه ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ليبرالي أو يكون قريبا منه. كما أنّ الانتقال إلى النظام الديمقراطي يمكن أن يتمّ من أعلى، أي بمبادرة من النخبة الحاكمة في النظام غير الديمقراطي أو الجناح الإصلاحية فيها، أو من أسفل بواسطة قوى المعارضة المدعومة بتأييد شعبي واسع، أو من خلال المساومة والتفاوض بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة لها، أو من خلال تدخل عسكري خارجي. وكلّ ذلك يؤكّد على مدى التّعّدّد والتنوّع في تجارب وخبرات مفهوم الديمقراطية.

وحسب كثير من الأدبيات السابقة، فإنّه يمكن اعتبار الديمقراطية متحققة متى ما توقّرت هذه المبادئ منها:

التعددية السياسية، لإنجاز الانتخابات الحرة والشفافة، وقضاء عادل يتساوى فيه الحاكم مع المحكوم، وفصل السلط وتجزئ الصلاحيات، وجود المعارضة، تداول السلطات سلميا، وجود مؤسسات وآليات تضمن حقوق الإنسان، حرية التعبير.

أمّا بخصوص النتائج التي ترجوها الديمقراطية¹، فتشمل الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي، محاربة الفساد وضمان الحريات² المدنية.

1- أصبحت هذه الغايات النبيلة التي ترتبط بعمق الديمقراطية، مقترنة بتجاوز "الأعداء" المحيطين بها، لكنّ التحدّي أصبح هامشياً أكبر بسبب التغيّر الذي طرأ على مفهوم "العداء للديمقراطية"، حيث لم يعد تهديد الديمقراطية أمراً مقترناً بالأعداء الموجودين خارج الديمقراطية، كما يقول "تريفيتان تودوروف مثلاً"، ممثّلين في التوتاليترية والتطرّف والإرهاب... بل إنّ أعداء الديمقراطية الحقيقيين، موجودون في داخلها، وعليها أن تأمن شرهم، مميّزا بذلك بين "أعداء الدّاخل والخارج". انظر: تريفيتان تودوروف، أعداء الديمقراطية الحمييون، ترجمة غازي برو، منشورات دار الربيع، بيروت، ط1، فبراير 2015، ص8.

2- جزء من التحدّي المركزي الذي تواجهه الديمقراطية يكمن في كون هذه الحرية ذاتها التي تسعى إلى تحقيقها، وتتأسس في ذات الآن عليها، أي باعتبارها سببا ونتيجة في ذات الآن، وهي من مفارقاتها المركزية، وهي أطروحة أساسية نجدتها حاضرة عند الكثير من

لكن هل يعني هذا أنّ الديمقراطية هي النموذج الأفضل للحكم؟

3-2- الاستبداد الناعم أو الديمقراطية كتجربة غير مكتملة:

إنّ المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه الديمقراطية هو الأكتريّة تحكم والأغلبية تنضبط، هذا يعني أنّ حكم الأكتريّة يؤدّي بالضرورة إلى تجاهل الأقليات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى غالبا ما يكون اختيار الأغلبية للمرشّحين قائم على شعبيّته فقط أو لمجرد انتمائه العرق أو الدين أو الطائفة نفسها، الشيء الذي قد يؤجّج الصّراع بين هذه الأطراف خصوصا أنّ الشعب قد لا يتمتّع بمعرفة لاتخاذ قرارات سليمة، كما أنّ المؤسسات الديمقراطيّة تتأثّر بجماعات الضّغط وسيطرة رؤوس المال.

بعد أن أقام دوتوكفيل سنة كاملة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة أنتج كتابا معنونا بالديمقراطية في أمريكا¹، (De la démocratie en Amérique)، عرف هذا الكتاب نجاحا هائلا ما بين سنتي 1835 وسنة 1840.

ترتكز الديمقراطية على الحرّية والعدالة، وفي منطق أقرب من منطق روسو يعتبر دوتوكفيل أنّ النّاس سيكونون أحرارا في حالة كانوا متساوين، وسيكونون متساوين على نحو تامّ في حال كانوا أحرارا تماما، وهذه هي الرّؤية النموذجيّة التي يجب أن تطمح الشّعوب إلى تحقيقها، وفي الكتاب نفسه يتحدّث دوتوكفيل على ظاهرة عاينها في الولايات المتّحدة الأمريكيّة وهي l'égalité des condition أو تساوي الظروف. فتنامي آثار المساواة في الأحوال الاجتماعيّة على الفرد والدولة أدّى إلى التّمائل بين الأفراد والانعزال، وبهذا يصبح الإنسان الديمقراطيّ مستعدّا لتقبّل الاستبداد والانجراف نحوه، وقد لا تحصل العبوديّة هذه عن طريق استعبادهم من خلال طاغية من نوع قديم بل من خلال الدولة التي انتخبها الشعب، أي أنّ الشعب ذاته ينتخب أسياده، ولهذا تصبح الديمقراطيّة نوعا من أنواع الاستعباد، استعباد الشعب لنفسه، وذلك بطغيان الأغلبية على الأقليات، أقليات اقتصاديّة أو اجتماعيّة أو معرفيّة، ثمّ طغيان الدولة على الأفراد المعزولين العاجزين، وهكذا تتحقّق المساواة الاجتماعيّة ويتحقّق التّمائل والتّعادل بين الأفراد في ظلّ العبوديّة واستبداد الدولة بالسلطة والثروة.

خصّص دوتوكفيل الفصل الخامس عشر من الجزء الأوّل من كتابه للحديث عن سلطة الأغلبية غير المحدودة وعواقبها، ويتبيّن من خلال تحليله دور الحكومة الديمقراطيّة في سيادة الأغلبية سيادة مطلقة، فسلطة الأغلبية تقوم على فكرة أنّه يوجد من الدّكاء والحكمة في جماعة من النّاس أكثر ممّا يوجد في الفرد

المهتّمين بالفكر السياسيّ المعاصر مثل "مارسيل غوشيه" في كتابه المميّز "الديمقراطية ضدّ نفسها، أو حتّى عند تودوروف أيضا، يقول الأخير مثلا، تعبيرا عن هذه المفارقة: "كنت أعتقد في البداية أنّ الحرّية من القيم الأساسيّة للديمقراطية، ولقد تبين لي أنّ استخداما معينا للحرّية قد يشكّل خطرا على الديمقراطية". تزيفيتان تودوروف، أعداء الديمقراطية الحميمون، مرجع سابق، ص 7.

1- ألكسيس دي توكفيل، عن الديمقراطية في أمريكا، ترجمة وتعليق أمين مرسي قنديل، تصدير محسن مهدي، عالم الكتب للنشر والتّوزيع، القاهرة.

الواحد وأن عدد المشرعين وكمهم أهم من كيفه، وأن مصالح الكثرة يجب أن تكون مفضلة على مصالح القلة وهنا يطرح السؤال في ظل طغيان الأغلبية كيف يمكن أن نفهم مبدأ سيادة الشعب؟

إذا وقع ظلم على شخص ما أو جماعة معينة، فإلى من يلجأ التماساً للإنصاف؟ إذا لجأ إلى الرأي العام، فالرأي العام هو الأغلبية، وإذا لجأ إلى الهيئة التشريعية، فهذه تمثل الأغلبية وتخضع لها ضمناً، وإن لجأ إلى السلطة التنفيذية، فالأغلبية هي التي تعين هذه السلطة التي لا تعدو أن تكون آلة طيعة في يدها.

وبعبارة تحذيرية يستنتج دوتوكفيل هذه النظرة لمستقبل المجتمع الديمقراطي فيقول: أرى أن نوع الاستبداد الذي يهدد الدول الديمقراطية لا يشبه ما سبق أن ظهر منه في العالم من قبل، ولن يجد المعاصرون له مثيلاً في كل ما يتذكرونه، أود أن أتصور تلك الملامح الجديدة التي يمكن أن يتجلى فيها الاستبداد في العالم، وأول شيء ندهش له هو وجود جمع غفير لا يحصى من أناس متماثلين متساوين يسعون باستمرار وراء الحصول على ملذات صغيرة تافهة ينغمسون فيها، وفوق هذا الجمع توجد قوة ضخمة تسعى إلى توفير المسرات والمتع وتسهر على مصائر الحشود¹، وهي قوة مطلقة دقيقة منظمة وبعيدة النظر، فسلطتها أشبه بسلطة الأب بشكل عكسي، فإذا كان الأب يسعى إلى إعداد الناس للتضح والرجولة، فهذه القوة الفوقية تسعى إلى استبقاء الناس في طفولة دائمة لا يتجاوزونها، فهي يرضيها أن ترى الشعب يستمتع ويمرح ما دام لا يفكر في شيء سوى في ملذاته، الشيء الذي يعفهم بطريقة غير مباشرة من الانغماس في متاعب التفكير وفي هموم العيش المشترك والحياة.

ومن ثم فالاستبداد الذي يجب أن تخشاه الأمم الديمقراطية هادئ في طبيعته، استبداد ناعم لا يحبط رغباتهم، بل يدعم أسوأ ما فيهم، وأسوأ رغبة في الديمقراطية هي التخلي عن المجال العام والانغماس في الفردانية بوهم الحرية، الشيء الذي يحط من شأن الشعب دون تعريضهم إلى التعذيب، ودون أن يثير معارضتهم أو يشعرهم بما فقدوه². وهذا ما يسمى بالاستبداد الناعم أو الهادئ. لكن هل هذا يعني أنه يجب التخلي عن الديمقراطية كنظام حكم والبحث عن بديل جديد؟

4- تجارب الأطروحات الإصلاحية: الديمقراطية التوافقية التشاركية نموذجاً:

تتجلى أطروحة هابرماس الإصلاحية في تحرير الفكر والفعل السياسي من الخطاب المتمركز حول فلسفة الذات، فهو يقترح نظرية الفاعلية التوافقية لمقاومة الاستعمار الداخلي للعالم المعيش الحديث³، وبناء عليه عمل على انتقاد مجمل النظريات التي تجعل أساس الفعل السياسي أو الاجتماعي مرتبطاً بالذات ووعي الفرد المأخوذ بشكل معزول، وربط الفعل بالوعي المشترك ليصبح مجال الفعل السياسي مجالاً بينداتي، كما سيجعل منه فعلاً أخلاقياً، ولذلك سوف يقرن مسألة الديمقراطية بالأخلاق التوافقية، منتقلاً بذلك

1- عن الديمقراطية في أمريكا، مرجع سابق ص 335.

2- المرجع نفسه، ص 336.

3- محمد نور الدين أفاية، الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة نموذج هابرماس، إفريقيا الشرق، بيروت-لبنان،

1998، ص 243.

من العقلانيّة الأدائيّة إلى العقلانيّة التّواصلية، فالفعل التّواصليّ هو الذي يحدّد العلاقات الاجتماعيّة داخل فضاءات عموميّة قائمة على المناقشة، أي أنّه فعل يهدف إلى تحقيق التّفاهم بين الأشخاص المتحاورين، عكس الفعل الأدائيّ الغائيّ الذي يهدف إلى تحقيق غاية أو مصلحة محدّدة، الذي يتّجه بالضرورة إلى التأثير على الطّرف المقابل، وهذا ما يكشف عن جانب الإكراه أو الإغراء الذي يمارسه هذا الفعل على الطّرف الآخر، في حين يقوم الفعل التّواصليّ على الاتّفاق والتّفاهم المؤسّس بشكل عقلائيّ داخل فضاء عموميّ.

حين يربط هابرماس بين الديمقراطيّة ونظريّة المناقشة، فهو بهذا يؤسّس لمبدأ المناقشة السياسيّة كمبدأ ديمقراطيّ يحقّق تشريعاً متوافقاً عليه من قبل الجميع. هذا التّوافق يجد مرجعيّته في الفضاء العموميّ كمجال للحريّة والديمقراطيّة، الذي تصبح فيه الحياة العامّة مشتركة بين الجميع، فالديمقراطيّة تجد شرطها النهائيّ في منطق النّشاط التّواصليّ الذي تعمل التّداوليات الكلّيّة على إعادة بنائه.

كشفت هابرماس عن العلاقة التي تربط الديمقراطيّة بأخلاقيّات المناقشة في العديد من كتبه، فقد أكّد في كتاب: "التّفنية والعلم كإيديولوجيا" أنّ التّمودج المرغوب فيه للديمقراطيّة هو الذي يمكّن كلّ المواطنين من التعبير عن أفكارهم وانتماءاتهم الفكرية ويمكّنهم كذلك من الاتّفاق على اقتراحات مقبولة من لدن الجميع، هذا التّمودج لا يمكن أن يتأسّس إلّا إذا ارتبط بالمناقشات العموميّة، وبالتاليّ فالعلاقة بين أخلاقيّات المناقشة وممارسة الديمقراطيّة تستند على مفاهيم معيارية، هذه المفاهيم أكثر قوّة من ذلك التّمودج الليبراليّ، الذي تقوم نظريته على سلطة الدّولة المنبثقة من الشّعب ولا تستطيع أن تمارس سلطتها إلّا في ظلّ دولة القانون التي تقوم على الانتخابات والاستفتاء، يتبيّن إذن أنّ هابرماس يتّخذ موقفاً نقدياً إزاء التّمودج الليبراليّ الذي تقوم نظريته على سلطة الدّولة المنبثقة من الشّعب، وتجعل من الدّولة مجرد أداة لخدمة الشّعب أو المصلحة العامّة وتحصرها في جهاز ضيقّ هو الإدارة العموميّة التي تكون في مقابل المجتمع كنسق من العلاقات بين الأفراد.

وعليه فنمودج الديمقراطيّة التّشاورية أو التّواصلية أو التّداولية التي ينادي بها هابرماس يجد أساسه في المناقشة، فالفعل التّواصليّ هو الذي يحدّد لديه العلاقات الاجتماعيّة داخل فضاءات عموميّة قائمة على المناقشة¹، على اعتبار أنّ نظرية المناقشة تمكّننا من تحديد شروط التّواصل الذي يسهم في التّكوين والتّشكيل الجماعيّ للرأي العامّ والإرادة العموميّة التي تكون نتاجاً لحوار بينداتي مؤسّس على افتراضات تواصلية سابقة على وعي الأفراد ورغباتهم وتطغى عليها صبغة الشّرعية، هذه الشّرعية التي لا ترتبط بما تتوصّل إليه جماعة بعينها، بل هي ذات صبغة كونية لأنّ الحوار أو النّقاش ذو طابع كونيّ ويصدر عن قيم أخلاقيّة لها مجال صلاحية كونية، وعليه قدّم هابرماس صياغة لنمودج الديمقراطيّة التّشاورية من خلال مفاهيم أساسية وهي:

- العقلانيّة: وهي شرعيّة بسيطة تعمل على تكوين السّلطة.

1- أبو النّور حمدي أو النّور حسن: يورجن هابرماس: الأخلاق والتّواصل، دار النّووير 2009، ص 188.

- السّلطة: توجد داخل الإدارة، وتعبّر عن طبيعتها لارتباطها بالتكوين الديمقراطي للرأي، وعملها لا يتوقّف عن المراقبة.
- الرّأي العامّ: بفضل الإجراءات العموميّة يتحوّل الرّأي العامّ إلى سلطة تواصلية قادرة على توجيه استعمال السّلطة العموميّة، فهي تعني مشاركة في التّوجيه وليس هيمنة.
- والديمقراطية التّشاورية تستدعي توسيع الفضاء العموميّ الذي يعدّ فضاء للمناقشة الحرّة غير النّظاميّة بين المواطنين، وتكون الأحزاب والفرق البرلمانية وسيطا في هذه العمليّة. والهدف من الحوار أو النقاش هو الوصول إلى نوع من الاتّفاق والإجماع المرتبط لخلق متوالية حوارية عبر صيرورة تبادل الحجج بين المتحاورين ضمن المجال العامّ.
- فالديمقراطية التّشاورية عند هابرماس تجد سندها الأساسيّ ضمن أخلاقيات المناقشة ونظريّة المجال العامّ كفضاء يحتضن النقاش العقلانيّ والتّدول الفعّال بين المتحاورين، وبالتالي تعزيز المشاركة الواسعة للمواطنين في الشّأن السّياسيّ.

5- الخاتمة:

وعلى سبيل الختم يمكن القول إنّ الديمقراطية واحدة من محدّدات هويّة الغرب الذي يفاخر بالتكنولوجيا والاقتصاد، ويفاخر كذلك بمنتوج الديمقراطية، هاته الديمقراطية بشهادة الغرب أنفسهم تعيش أزمة حقيقيّة، لم يعد الغرب يسعى إلى أن تشيع قيم الديمقراطية، وبذلك لم تعد الديمقراطية محدّدا للسياسات الخارجيّة ولا احترام حقوق الإنسان إلّا بطريقة انتقائيّة، فما يهّمنا في هذا المقام هو انعكاس هذا الأمر على المجتمعات العربيّة، لأنّه أحببنا أم كرهنا ما يزال الغرب محدّد التّواميس، فحين تكون الديمقراطية الغربيّة في أزمة، فهذا سينعكس بالضرّورة على مجتمعاتنا. وزمن كورونا أعاد إلى الواجهة الحديث عن الديمقراطية وعن مدى احترام الأنظمة السّياسيّة لمبادئها، فقد عرف العديد من دول العالم تجاوزات صارخة لحقوق المواطنين أدّت إلى عودة نظام استبداديّ مقتنع ينفرد باتّخاذ قوانين وإجراءات ضدّ كرامة المواطن، وضربت بذلك عرض الحائط حقوق الإنسان الكونيّة. لهذا أعتقد أنّ هذه الحمى تجاه الديمقراطية الغربيّة يجب أن تستفيد من التّجارب السّابقة ومن الأزمات التي واجهتها الديمقراطية في مسارها قبل أن يتمّ الاقتداء بها.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- أشقرا (عثمان): مدخل إلى التنوير، منشورات إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2019.
- 2- أفاية (محمد نور الدين): الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة نموذج هابرماس، إفريقيا الشرق، بيروت-لبنان، 1998.
- 3- آلان دال (روبرت): عن الديمقراطية، ترجمة سعيد محمد حسنية، تدقيق محمد رينو شومان، منشورات شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط2، 2016.
- 4- تودوروف (تزيفيتان): أعداء الديمقراطية الحميمون، ترجمة غازي برو، منشورات دار الربيع، بيروت، ط1، فبراير 2015.
- 5- حمدي (أبو النور) أو حسن (النور): يورجن هابرماس: الأخلاق والتواصل، دار التنوير 2009.
- 6- دي توكفيل (ألكسيس): عن الديمقراطية في أمريكا، ترجمة وتعليق أمين مرسي قنديل، تصدير محسن مهدي، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة.
- 7- دسلول (شانتال ميلون): الأفكار السياسية في القرن العشرين، ترجمة جورج كتوره، منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1994.